

مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية
الترقيم الدولي للمطبوعة: 2812-541X
العدد (٧) - سبتمبر ٢٠٢٣ م
الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٥٤٢٨-٢٨١٢
الموقع الإلكتروني: <https://jlais.journals.ekb.eg>

موجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٥٦٧/٩٦٩-١١٧١م)

إعداد

أ.د. محمد عبد السلام عباس إبراهيم

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

د/ محمد خليفة ركابي حمد الله

مدرس التاريخ الإسلامي بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
ودول حوض النيل - جامعة أسوان

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences
Printed ISSN :2812-541X

Vol (٧) - Sep ٢٠٢٣
On Line ISSN : 2812-5428

Website : <https://jlais.journals.ekb.eg>

موجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)

أ.د. محمد عبد السلام عباس إبراهيم د. محمد خليفة ركابي حمد الله
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية مدرس التاريخ الإسلامي بمعهد البحوث
كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل
جامعة أسوان

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً من موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)، والخاص بموجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي، حيث إنه كان لتلك الموجات من الغلاء أثر كبير في استقرار النقد المتداول في مصر الفاطمية؛ إذ أثرت تلك الموجات من غلاء الأسعار بشكل أو بآخر على كمية النقود المعروضة وقيمتها الشرائية؛ الأمر الذي كان له أثر واضح على مختلف طبقات المجتمع المصري، وكان له في الوقت نفسه أيضاً أثر واضح في قوة اقتصاد الدولة وضعفه وتأرجحه بين الثبات والتغير.

الكلمات المفتاحية: موجات الغلاء - العملات والنظام النقدي - المجتمع المصري - العصر الفاطمي.

Abstract

This paper deals with an important topic of topics economic and social history of Egypt during the Fatimid era (358-567 AH/ 969-1171 AD), and your waves of price rises and their impact

on monetary stability, as it was for those waves of price rises, a significant impact on the stability of the currency in circulation in Fatimid Egypt, as those affected waves of high prices one way or another on the amount of money offered and worth purchasing, which has had a clear impact on the various classes of Egyptian society, and it has at the same time also a clear impact on the strength of the state economy and the weakness and swinging between stability and change.

key words:

Waves of high prices – currencies and the monetary system – Egyptian society – the Fatimid era.

مقدمة:

ينصب موضوع هذا البحث على دراسة موضوع من موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧/٩٦٩-١١٧١م)، والخاص بموجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي، حيث إنه كان لتلك الموجات من الغلاء أثر كبير في استقرار النقد المتداول في مصر الفاطمية؛ إذ أثرت تلك الموجات من غلاء الأسعار بشكل، أو بآخر على كمية النقود المعروضة وقيمتها الشرائية؛ الأمر الذي كان له أثر واضح على مختلف طبقات المجتمع المصري، وكان له في الوقت نفسه أيضاً أثر واضح في قوة اقتصاد الدولة، وضعفه، وتأرجحه بين الثبات والتغير في مصر خلال العصر الفاطمي.

والواقع أنه تتعدد تعريفات النظام النقدي، ويتم تصنيف النظم النقدية في الغالب وفقاً لقاعدتها النقدية؛ ففي نظام الذهب يكون الذهب هو النقد النهائي، وتعرف وحدة التحاسب بوزن معين من الذهب من عيار معين، وأما في حال ارتكاز القاعدة النقدية

على الذهب والفضة؛ فإن وحدة التحاسب تعرف بوزن معين من الذهب، كما تعرف في الوقت نفسه بوزن معين من الفضة، وترجع أهمية دراسة النظام النقدي، ومراحل استقراره، والعوامل التي أثرت على هذا الاستقرار ليس فقط لأهميتها التاريخية، ولكن لأنها أيضاً تسلط الضوء على تأثير النقود في الاقتصاد المتداول لبيان نقاط القوة والضعف في ذلك الاقتصاد^(١).

١- العملات المتداولة في مصر خلال العصر الفاطمي:

يدرك العالم أجمع أهمية العملة، وأصالتها، وصلاحيتها؛ إذ إنها مظهرٌ للقوة الاقتصادية لأي دولة من الدول، وقد كان للسكة^(٢) أو ضرب النقود أهمية خاصة كوسيلة لإظهار نفوذ الحاكم، ومن ثم عدت السكة من أهم شارات الخلافة، والملك، والحكم في الدولة الإسلامية؛ فإذا ضربت النقود في الأقاليم الإسلامية باسم الحاكم المحلي كان اسمه يوضع مع اسم الخليفة لبيان نفوذ ذلك الحاكم، وسيطرته مع بقاء ولاءه للخليفة، وإذا ضرب أحد الحكام المسلمين نقوداً باسمه دون اسم الخليفة كان ذلك دلالة على استقلاله في الحكم، وعدم اعترافه بسيادة الخليفة^(٣).

ويوضح الواقع التاريخي استعمال المسلمين في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الراشدين، وأوائل العصر الأموي النقود البيزنطية والساسانية التي كانت سائدة قبل الإسلام، وهي الدينار البيزنطي وهو عملة ذهبية، والدرهم الساساني وهو عملة فضية، وفي خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٤-٧٠٥م)^(٤) عندما بدأ بتعريب الدواوين فقد عرب كذلك العملة، وبدأ بضرب هذا النمط من الدنانير ابتداء من عام ٦٩٣/٥٧٤م، وبعد ذلك بسنوات ضربت النقود دون أن تظهر عليها صورة الخليفة، بل نقشت عليها عبارات مثل الشهادتين والآيات القرآنية^(٥).

وفي العصر العباسي استحدث هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ / ٧٦٣-٨٠٩م)^(٦) منصباً جديداً للإشراف على سك النقود وهو "ناظر السكة"، وعندما ضعف نفوذ الخلفاء العباسيين وقامت عدة دويلات إسلامية في الأقاليم؛ فإنه أقيمت مراكز جديدة لسك العملة وزادت دور الضرب^(٧).

وقد عرف المسلمون ثلاثة أنواع من العملة: العملة الذهبية، ووحدتها الدينار، والعملة الفضية، ووحدتها الدرهم، والعملة النحاسية، ووحدتها الفلس، وكان شكل الدينار الإسلامي وحجمه لا يختلف كثيراً من فترة لأخرى في سائر أنحاء العالم الإسلامي، سواء عند العباسيين أم الفاطميين أم في الأندلس، وكان نقشه عادة يحمل عبارة "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وآية قرآنية عادة تتكون من سورة الإخلاص، ويجوى النقش مكان الضرب، وتاريخه، واسم الخليفة^(٨).

وظلت السكة أو العملة المستخدمة في مصر الإسلامية طوال عصر الولاة الممتد من عام (٢١-٢٥٤هـ / ٦٤١-٨٦٨م) هي نفسها المتداولة في أرجاء العالم الإسلامي^(٩)، وفي الفترة الطولونية والإخشيدية، والتي كانت فيها مصر ولاية شبه مستقلة، ظهرت دنائير تحمل اسم ولاتها؛ فظهر الدينار الأحمدى نسبة لأحمد بن طولون^(١٠)، والذي عرف بالجودة والنقاء^(١١)، وكان الذهب هو قاعدة النقد في مصر منذ عصر ما قبل الفتح العربي، وبالتالي كانت مصر تسير على نظام المعدن الفردي monometallism^(١٢)، ومن ثم ذكر المقرئزي أن الذهب كان دوماً هو نقد مصر المتداول^(١٣).

ولما تم الفتح الفاطمي لمصر عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م، كان دخولهم إلى مصر تأكيداً لسيادة النقد الذهبي فيها^(١٤)، حيث أفاد الفاطميون من سيطرتهم على طريق الذهب الآتي من بلاد السودان الغربي أثناء سيطرتهم على بلاد المغرب^(١٥)، كما سيطروا على كل الطرق التجارية المؤدية إلى غانا التي كانوا يجلبون منها الذهب بعد قضائهم على إمارة تاهرت^(١٦)، واحتلالهم سلجماسة^(١٧)، ومن ثم حصلوا على رصيد ضخم من الذهب أعانهم على أعمال الدعوة في مصر والسيطرة عليها^(١٨).

وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر حصلوا على الذهب من وادي العلاقي في جنوب مصر^(١٩)، وكذلك من المقابر القديمة في مصر، حيث كان رجال الخليفة يشرفون بأنفسهم على عملية استخراج الذهب من هذه المقابر الفرعونية^(٢٠)، فضلاً عما حصلوا عليه من مناجم الشام^(٢١)، والمكوس التي قاموا بتحصيلها من أهل البلاد

والوافدين إليها في طريق الحج والتجارة؛ إضافة لما حمله الفاطميون معهم من بلاد المغرب إلى مصر؛ فتروي المصادر التاريخية والمراجع المتعلقة بهذا الشأن أن المعز لدين الله الفاطمي (٣٦٢-٣٦٥هـ/٩٧٢-٩٧٥م)^(٢٢) لما خرج من المغرب قاصداً مصر حمل معه خمسمائة جمل محملة بالذهب، وأمر المعز بسكه على هيئة أرحية الطواحين^(٢٣)، فسبك من الذهب ثمانمائة رحاه، وبالتالي وفر لهم حصيلة من الذهب، وقاعدة نقدية لا يستهان بها^(٢٤).

ولما جاء الفاطميون إلى مصر، وعَدُوا بإصلاح العملة، وجعلها على المعيار المعمول به في خلافتهم ببلاد المغرب، ومنع الغش فيها، وهو ما يوضح سوء الأحوال الاقتصادية المصرية عند نهاية العصر الإخشيدي^(٢٥).

وقد كانت العملة السارية في مصر عند مجيء الفاطميين إليها هي الدينار الراضي نسبة للخليفة الراضي العباسي الذي كان مشابهاً إلى حد كبير لوزن الدينار الهرقلي الذي أقره الرسول - صلى الله عليه وسلم - في بداية عهد الدولة الإسلامية، والذي كان يزن متقالاً من الذهب (أي ٤.٢٦٥ جرام، أو ٦٦ حبة)، وكانت زنة المتقال اثني وعشرين قيراطاً إلا حبة، وكان وزن الدينار يقدر أيضاً (٧٢ حبة شعير، أو ستة آلاف حبة) خردل وسط^(٢٦).

ومن العملات التي كانت سارية في ذلك الوقت أيضاً الدرهم الرباعي المضروب في عهد الخليفة المأمون العباسي (١٩٧-٢١٨هـ/٨١٤-٨٣٤م)^(٢٧)، والدينار الأبيض النقي الذي سك في عهد الأمويين، وظل حتى مجيء الفاطميين^(٢٨)، ولم يلجأ الفاطميون في أول الأمر إلى منع العملة السنية، حتى لا يحدثوا اضطراباً في التعامل، وخسائر فادحة لمن يمتلكونها، إلا أنهم منعوا العملة ذات الفئة الصغيرة مثل المتقال والقطع^(٢٩)، والتي لم يعد لها قيمة بسبب ارتفاع الأسعار^(٣٠).

ولما كان إصدار عملة جديدة مظهرًا من مظاهر سيادة الدولة، فمن ثم عمل الفاطميون على إصدار عملة خاصة بهم تحمل أسماء خلفائهم وألقابهم، وتعبّر عن عقيدتهم الشيعية^(٣١)، وأراد جوهر الصقلي^(٣٢) أن يفتتح هذا العهد بضرب الدينار

المعزي في عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م^(٣٣)، وقام بتثبيت قيمة الدينار المعزى إلى خمسة وعشرين درهماً، وثبت قيمة الدينار الراضي عند خمسة عشر درهماً، والدينار الأبيض عند ستة دراهم^(٣٤).

وفى عام ٣٦٢هـ/٩٧٢م عهد الخليفة المعز الفاطمي ليعقوب بن كلس^(٣٥) ومن معه بالإشراف على الخراج إلا أنهم امتنعوا إلا أن يأخذوا الخراج بغير الدينار المعزى، مما تسبب في انحطاط قيمة الدينار الراضي بمقدار الربع^(٣٦)، وتشدد بيت المال في ضرورة التعامل بالدينار المعزى، وسادت العملة الفاطمية الجديدة في جميع أنحاء مصر^(٣٧)، وكانت تسك في جميع دور السكة بطول البلاد وعرضها^(٣٨)، وضاعفت الحكومة من مكاسبها، حيث دخلت كمشتري للدينار الراضي المرتفع الوزن، وقامت بإعادة صكه من جديد؛ فاستفادت من هذا التغير من الناحية المالية، بجانب إحلال العملة الشيعية محل العملة السنية، وظهرت بوضوح سيطرة الفاطميين على مصر واقتصادها^(٣٩).

وكانت دار الضرب بالإسكندرية يرد إليها الذهب الرومي باختلاف أصنافه من الدنانير، والسبائك، وتسبك كسبيكة واحدة، ويكون المعيار بالميزان، ثم تختم بختم السكة^(٤٠)، واختلقت النقود التي ضربت في عهد الفاطميين عن العملات التي سبقتها؛ ففي العصر العباسي كان يكتب في وسط العملات على الوجهين معاً صيغة الشهادة بالخط الكوفي، وتحتها اسم الخليفة، وأحيطت بكتابات هامشية بخط صغير على شكل دائرة، بينما تميزت العملات الفاطمية بزيادة النقوش والزخارف، إذ كان يوجد على كل وجه من وجهيها ثلاث دوائر داخل بعضها كتب بالخط الكوفي على وجه واحد من العملة شهادة التوحيد، وعلى الوجه الآخر كتب اسم الخليفة مع بعض العبارات المذهبية^(٤١).

كما ابتدعت الدولة الفاطمية سك نقود ذهبية ذات أحجام مختلفة برسم بعض الأعياد، وعرفت باسم النقود التذكارية، فكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في الاحتفال بخميس العرس ضرب خمسمائة دينار ذهباً وعشرة آلاف خروبة^(٤٢)، زيدت

في عهد الوزير المأمون البطائحي^(٤٣) إلى ألف دينار ذهب وعشرين ألف خروبة، وكانت هذه النقود تخرج عن دائرة التعامل النقدي لتضاف إلى ماتم اكتنازه من الذهب^(٤٤)، فيذكر أن الوزير الأفضل بن بدر الجمالي^(٤٥) كان يحمل من جملة خمسمائة دينار من تلك النقود إلى الخليفة مائتي دينار، ويحتفظ هو بالباقي^(٤٦).

وعرف في العصر الفاطمي نوعاً من الدنانير عرف باسم دنانير الغرة، وهي دنانير ذهب مدورة كانت تضرب في العشرة الأخيرة من ذي الحجة بتاريخ السنة التي ركب فيها الخليفة، وكان يذهب منها جزء للوزير وأولاده وإخوته، وكانت تلك الدنانير التي يتم الإنعام بها تصل في أول العام إلى ثلاثة آلاف دينار^(٤٧)، وقد أدى سوء الأحوال الاقتصادية إلى تخلى الدولة بعد ذلك عن ضرب تلك الدنانير^(٤٨).

وفي عهد الخليفة المستنصر الفاطمي (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٦-١٠٩٤م)^(٤٩) ضربت ثلاث عملات من النقود الذهبية في تواريخ متقاربة وبأشكال مختلفة، فقد ضربت العملة الأولى في القاهرة عام ٤٢٨هـ/١٠٣٧م، وضربت الثانية في مدينة صور^(٥٠) عام ٤٢٢هـ/١٠٣٠م، وضربت العملة الثالثة في عام ٤٦٥هـ/١٠٧٢م^(٥١).

ولم يقتصر التداول في الأسواق المصرية على العملات الذهبية الفاطمية؛ بل ظهرت إلى جانبها عملات أخرى مثل العملات المغربية التي شهدت رواجاً في مصر، حيث كان الحجاج المغاربة يدفعون مكوساً بالدنانير المغربية الذهبية عند عبورهم مصر، ذلك بجانب العملة الصليبية التي ظهرت في البلاد بكميات كبيرة عقب تأسيس الإمارات الصليبية الكبرى في بلاد الشام^(٥٢).

بيد أن الدينار الفاطمي لم يكن ثابتاً من حيث الوزن؛ فقد تأثر تأثراً كبيراً بالأحداث السياسية، إلى جانب تلاعب بعض الخلفاء في تحديد وزن الدينار، فكان يزداد وزنه في حالات الرخاء والاستقرار خاصة في العصر الفاطمي الأول، ثم أصابه التدهور في العصر الفاطمي الثاني نتيجة انخفاض كميات الذهب بصورة ملحوظة، فضلاً عما شهدته البلاد من حالات عدم الاستقرار السياسي، والمجاعات والأوبئة التي عصفت بها في بعض الفترات^(٥٣).

ومما هو جدير بالذكر أن كمية الذهب التي أتى بها الفاطميون من المغرب، بالإضافة إلى ما حصلوا عليه من الذهب في مصر كان كفيلاً بأن يعطى إحياءً قوياً بأن التعامل النقدي في مصر سيظل يعتمد على قاعدة النقد الواحد، إلا أن رياح الأحداث في مصر جاءت بما لا تشتهي السفن، إذ سرعان ما تخلت البلاد عن قاعدة النقد المعدني الواحد، وأصبح التعامل يتم على أساس معدني الذهب والفضة، بل وأخذت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وأخذ الذهب يتراجع أمام الفضة، التي أصبحت مصرحاً بها من قبل الدولة في التعامل النقدي، ثم أصبحت الدراهم الفضية هي نقد مصر، والقاهرة، والإسكندرية، حتى أن أهلها كانوا لا يتعاملون إلا بها^(٥٤)، وفي أواخر عهد الدولة الفاطمية انخفضت قيمة العملة وقلت جودتها، وظهرت عملة جديدة عرفت بالدراهم السود احتوت على قليل من الفضة وكثير من النحاس، وأصبحت تلك الدنانير هي السائدة في التعامل النقدي، في حين تراجع أمر الذهب تماماً مع أواخر عهد الدولة الفاطمية^(٥٥).

كما ظهرت الدراهم الفضية مع سلسلة المجاعات التي تخللت عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢٠م)^(٥٦)، وذلك عندما اضطربت أمور الناس، وارتفعت أسعار السلع الغذائية^(٥٧)، وقام الحاكم الفاطمي بسك معدن جديد، ومن ثم ظهرت الدراهم الفضية بجانب الدنانير الذهبية^(٥٨)، فازدادت الأمور سوءاً مما اضطرت الحاكم إلى سحب الدراهم القديمة، وأمر بإنزال عشرين صندوقاً من بيت المال تحتوي على الدراهم الجديدة، وفي خلافة الأمر الفاطمي (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٢٩م)^(٥٩) ضربت عملة جديدة عرفت بالفضة السوداء المعروفة بالعملة الأمرية، وكانت عملة ضعيفة العيار، إذ كان معظمها من النحاس، ولا تحتوي إلا على أقل القليل من الفضة، وظلت هذه العملة هي المتعامل بها حتى استولى بنو أيوب على مصر والشام^(٦٠).

٢- موجات الغلاء وأثرها على التغيير في الاستقرار النقدي:

يكشف لنا المقريري من خلال كتابه "إغاثة الأمة" عن حوادث المجاعات، وموجات الغلاء التي اجتاحت مصر خلال العصر الفاطمي، وأثرت بشكل أو بآخر على ثبات قيمة العملة وسعر صرفها، وأثرت كذلك على الاقتصاد المصري في العصر الفاطمي ككل، وكانت أولى تلك الحوادث والموجات التي شهدتها مصر خلال العصر الفاطمي في عام ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م في خلافة الحاكم (٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م)، إذ اجتاحت البلاد غلاء كان سببه قصور مياه النيل عن الزيادة، إذ لم تتجاوز زيادة مياه النيل ستة عشر ذراعاً وأصابع، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، حتى قلَّ وجود القمح، واشتد خوف الناس، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن الدرهم كان يشتري أربعة أرطال^(٦١) من الخبز^(٦٢).

وفي عام ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م قصرت مياه النيل عن الزيادة، حتى أنها لم تتجاوز خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع؛ فارتفعت الأسعار، وكانت المعاملة في ذلك الوقت بالدراهم المزايمة والقطع^(٦٣)، وبلغ سعر صرف الدينار ستة وعشرين درهماً، وتزايد سعر صرفه حتى بلغ في عام ٣٩٧هـ/ ١٠٠٦م أربعة وثلاثين درهماً؛ فاضطربت أحوال الناس، وارتفعت الأسعار بشكل حاد حتى صلى الناس صلاة الاستسقاء مرتين، إذ بلغ حمل الدقيق ستة دنانير، وكل تليس من القمح أربعة دنانير، وكل وبيبة^(٦٤) من الأرز بدينار، وكل رطل ونصف من لحم البقر بدرهم، والرطل من لحم الضأن بدرهم، بينما بلغ سعر العشرة أرطال من البصل بدرهم، وبلغت الثمانية أواق^(٦٥) من الجبن درهماً، والثمانية أواق من زيت الأكل درهماً، وبلغ الرطل من زيت الوقود درهماً أيضاً^(٦٦)، ويوضح المقريري أن هذه الأمور استمرت كذلك حتى عام ٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م، ولحق بالناس من جراء ذلك شذائد عظيمة، لاسيما مع استمرار تناقص مياه النيل، فعظم الأمر، وأجهد الناس الجوع^(٦٧).

وقد كان أشد ما تعرضت له مصر من سلسلة حوادث المجاعات، وموجات الغلاء ما كان في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، ففي عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م قصرت

مياه النيل عن الزيادة، وبلغ سعر القمح ثمانية دنانير للتليس، واشتد الأمر على الناس، وكان الوزير وقتذاك هو أبو محمد الحسن بن علي اليازوري^(٦٨)، فعمد إلى تدبير أمر الأزمة بحكمة بالغة^(٦٩).

بيد أن ذلك الاستقرار الذي أحدثه الوزير اليازوري لم يدم طويلاً، إذ بعد مقتله لم تر الدولة صلاحاً، ولم يستقم لها أمر، وكثر تغيير الوزراء، وتخربت أعمال الدولة، وكثرت السعيات ضد الوزراء، ووقع الاختلاف بين الفرق المختلفة، حتى تجرأ الناس على باب الخليفة، وأخذوا أمواله، وأحوجه الأمر إلى بيع أغراضه، فأخذ من كان له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم، فاضمحل الملك، واستمر الأمر على ذلك مدة خمس سنوات أو ست، حتى حدثت المجاعة والغلاء الذي لم تشهده مصر من قبل في عصورها الإسلامية، وقد لخص المقرئزي تلك الحوادث بالتعلق عليها بقوله: "فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا"^(٧٠).

وفي عام ٥٤٥٧هـ / ١٠٦٤م وقع غلاء فاحش بمصر امتد سبع سنوات عجاف، وكان سببه ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، وتمكن الأمراء من الدولة، ونشوب الفتن بين قبائل العربان، وقصور مياه النيل، حتى لم تجد الأرض من يزرعها، وتزايد الغلاء، وأعقبه الوباء، وعزت الأقوات ببيع رغيف الخبز بخمسة عشر ديناراً، وبيع إردب القمح بثمانين ديناراً، وخرجت نساء القصر صائحات من الجوع، وباع المستنصر حلية قبور آبائه، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن امرأة باعت عقداً لها قيمته ألف دينار بتليس من الدقيق، فنهب منها في الطريق، ولم تتل منه إلا قرصه عجنتها، ووقفت أمام أبواب القصر تصيح "ادعوا لملانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بأيامه، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بألف دينار"^(٧١).

وفي خلافة الأمر بأحكام الله الفاطمي (٤٩٥-٥٢٤هـ / ١١٠١-١١٢٩م) حدث غلاء وصل خلاله سعر المائة إردب من القمح مائة وثلاثون ديناراً، كما وقع غلاء

شنيع في خلافة الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤هـ/١١٢٩-١١٤٩م) (٧٢)، إلا أن وزيره رضوان بن ولخشي (٧٣) تمكن من معالجة الأمور (٧٤).

وكان آخر غلاء شهدته مصر في العصر الفاطمي في عهد الخليفة الفائز الفاطمي (٥٤٤-٥٥٥هـ/١١٤٩-١١٦٠م) (٧٥)، وكان الوزير آنذاك هو الصالح طلائع ابن زريك (٧٦)، وكان سبب هذا الغلاء قصور مياه النيل عن حد الوفاء، إلا أن الصالح طلائع تمكن من معالجة الأمر عن طريق إخراج ما كان موجوداً في المخازن السلطانية من غلال تحسباً للطوارئ الاقتصادية، وفرق الوزير الغلال على الطحانيين، وقام بخفض سعرها، ومنع احتكارها، حتى انفرجت الأزمة، وظهرت بوادر الرخاء (٧٧).

وهكذا كانت حوادث المجاعات، وموجات الغلاء في العصر الفاطمي كثيراً ما تؤثر على ثبات قيمة العملة، إذ كانت في بعض الأحيان تؤدي تلك الأمور إلى ارتفاع الأسعار، وقلة المعروض من السلع، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل أو بآخر على نظام الاستقرار النقدي للدولة.

٣- أثر الغلاء والتغيير في قيمة العملة على فئات المجتمع المصري:

تعددت طوائف السكان، واختلفت أجناسهم، وطوائفهم في العصر الفاطمي، فكان سكان مصر في ذلك الوقت خليطاً من القبط، والروم، والعرب، والبربر، والأكراد، والديلم، والأحباش، والأرمن (٧٨)، وقد انصهرت تلك العناصر المتعددة، والأجناس المختلفة مع الوقت في الحياة المصرية، وتأثرت بتقاليد المجتمع المصري، فأصبح الجميع ينسبون إلى مصر، حتى أن الخلفاء الفاطميين أنفسهم غلبت على تسميتهم المصريين (٧٩)، كما أطلق بعض المؤرخين على دولتهم اسم دولة المصريين أو الدولة المصرية (٨٠).

وإذا ما حاولنا تتبع التقسيم الواضح لطبقات المجتمع المصري في كتابات المؤرخين الذين أرخوا لهذا العصر؛ فإننا لا نكاد نجد ما يشفى الغليل، حيث إن معظم الروايات التاريخية المعاصرة للفاطميين كانت تهتم في مجملها بأخبار الخلفاء،

وحروبهم، وصراعاتهم السياسية، وحياتهم الخاصة، ومواكبهم واحتفالاتهم الرسمية، وأغفلت تلك الروايات ذكر ما يتعلق بحياة الناس^(٨١).

وقد جرى العرف بين بعض المؤرخين على تقسيم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين هما طبقة الخاصة وطبقة العامة^(٨٢)، إلا أن أفضل التقسيمات، وأقربها إلى الصحة للبناء الاجتماعي المصري في العصر الفاطمي ما قدمه لنا المقريزي من خلال كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وهو تقسيم يصلح للتعميم في عصور مصر الإسلامية المختلفة، حيث قسم المجتمع إلى سبعة أقسام :

١. أهل الدولة.
 ٢. مياسير التجار وأولي النعمة والرفاهية.
 ٣. أرباب المعاش من الباعة ومتوسط الحال من التجار.
 ٤. أهل الفلاحة.
 ٥. الفقراء وهم معظم الفقهاء، وطلاب العلم، والأجناد، والكثير من الأجناد.
 ٦. أرباب المهن والصناعة.
 ٧. أهل المسكنة من ذوي الحاجة^(٨٣).
- ويلاحظ في هذا التقسيم شموليته، وعدم إغفاله لعنصر من عناصر المجتمع، فضلاً عن إبرازه للتأثير الاقتصادي في ترتيب السلم الطبقي في البناء الاجتماعي المصري، وسوف نعالج خلال النقاط التالية أثر موجات الغلاء والتغيير في قيمة العملة على هذه الفئات خلال العصر الفاطمي.

وفي حقيقة الأمر فإن اضطراب النظام النقدي أسهم بشكل كبير في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر الإسلامية، إذ كان كثير من الحكام والولاة يتلاعبون في العملة، وعمد بعضهم إلى ضرب العملة المزيفة الرديئة، مما ترتب عليه اختفاء العملة السليمة الجيدة المضروبة من الذهب والفضة، وكان من الطبيعي أن يؤدي اختفاء العملة السليمة الجيدة إلى قلة الأقوات، ومن ثم يعمد التجار إلى

استغلال الموقف فيتلعبون بالعملة، ويخزنون الغلال، ويرفعون أسعارها بصورة مبالغ فيها، بحيث عجز العامة عن شراء ما يحتاجون إليه نظراً لارتفاع الأسعار، واضطراب العملة^(٨٤).

وقد أوضح المقريري أن النقود التي تم سكها في العصر الإسلامي كله كانت من الذهب والفضة الخالصين، ولم يحدث فيها أي تزوير أو غش، وفي مصر كان يتم سك النقود أساساً من الذهب الخالص، بينما كانت الفضة يسك منها قدر نسبي من النقود للاستخدام في المعاملات الجارية لشراء الاحتياجات اليومية المنزلية، ثم حدثت تطورات أدت إلى اختفاء الدينانير الذهبية والدرهم الفضية، وزيادة كبيرة في المعروض من دراهم الفلوس المصنوعة غالباً من النحاس، والتي تم غشها فيما بعد بغيرها من المعادن^(٨٥).

وهكذا وفقاً للتحليل السابق فإن النقود قد فقدت أهم مميزاتها، وهي كونها مخزونة للقيمة، وطبقاً للتطور الاقتصادي فقد حلت العملة الرديئة محل العملة الجيدة، وأصبحت تلك العملات الرديئة تطبع وفق قرارات سياسية، وليس وفق القيمة الفعلية، ولا ينكر أحد أن كل الهزات المالية القديمة والمعاصرة كانت من تأثير هذا العنصر السيئ من عناصر الاقتصاد على كل مقومات الإنتاج الأخرى، وبالتالي كان لها أثرها المباشر على كل طبقات المجتمع.

كما يرى المقريري أن الغلاء والرخاء ظاهرتان متعاقتان منذ القدم في سائر الأقطار والبلدان، ومن تحليله لهاتين الظاهرتين تتأكد قاعدة اقتصادية مفيدة، وهي أن الغلاء مرتبط بالأزمات الاقتصادية وسوء الأحوال، وأن رخص الأسعار مرتبط بالرخاء واستقرار أحوال البلاد، وخلافاً لما شاع في كتب الاقتصاد المختلفة، يؤكد المقريري أن النقود كانت تستخدم منذ القدم حين أوضح أنه في عصر ما قبل الطوفان أدى انعدام سقوط الأمطار في مصر، وانخفاض منسوب مياه النيل إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وقلة الإنتاج الحيواني، مما أدى بالتالي إلى الارتفاع الشديد في أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية^(٨٦).

وفي هذا الشأن تعرض المقريري لذكر الآثار التي يمكن أن تنجم عن الارتفاع الفاحش في الأسعار، واضطراب النظام النقدي بتقسيم المجتمع إلى فئات معينة وفقاً لمعيار الحالة الاقتصادية أو الوظيفية؛ فطبقة أهل الدولة رغم أنه يبدو أنها لا تضرها مظاهر الغلاء، بل ويمكن أن تستفيد منها وتنتفع، إلا أن المقريري المحلل للأحداث يرى أن هذه الفئة أيضاً تضررت من جراء ذلك، حيث قلت أموالها مقارنة بما كانت عليه قبل سنوات الغلاء، ويرى أن ذلك كان راجعاً لاضطراب قيمة العملة، وارتفاع الأسعار؛ فالعشرين ألف درهم مثلاً قبل سنوات الغلاء كان يستطيع مالکها أن ينفق منها ما يشاء ويدخر منها بعد ذلك؛ لأنها كانت دراهم تساوى قيمتها ألف مثقال من الذهب، ولكن بعد سنوات الغلاء، وقلة وجود العملة الذهبية، ورواج الفلوس النحاسية، وغش العملة، أصبحت قيمة تلك الدراهم ستمائة وستة وستين مثقالاً من الذهب ينفقها الرجل في شراء احتياجاته اليومية من لحوم، وخضر، وتوابل، وزيت، وكساء، ويرى المقريري أن أهل الدولة لو تدبروا حقيقة هذا الأمر لأدركوا أنهم لم يصيبهم ربح في ذلك من جراء غلاء سعر الذهب، الذي هو أصل بلاء هذه المحن التي تعرض لها المجتمع المصري^(٨٧).

على حين يرى المقريري أن طبقة مياسير التجار، وأولي النعمة والترف، رغم ظهور مكاسبهم من هذه المحن، إلا أنه في الحقيقة لم يستفيدوا شيئاً على المدى البعيد، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار التي صاحبها ارتفاع النفقات، واختلاف قيمة العملة التي تآكل ما اكتسبوه من أموال، ويعبر عن ذلك بقوله: "فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد، وفي الحقيقة إنما خسر، ولسوف عما قليل ينكشف عنه الغطاء، ويرى ماله قد أكلته النفقات، وأتلفه اختلاف النقود، فيعلم فساد ما كان يظن، وكذب ما كان يزعم"^(٨٨).

وأما القسم الثالث من طبقات المجتمع وهم أرباب المعاش؛ فإنهم عاشوا في هذه المحن مما تحصل لهم من الربح، إلا أن ما اكتسبه الإنسان منهم لا يكاد يكفى متطلباته ما لم يضطر إلى الاستدانة لشراء بقية احتياجاته^(٨٩).

كما أوضح المقريري أن القسم الرابع من طبقات المجتمع، وهم أصحاب الفلاحة والحرث هلك معظمهم في سنوات الغلاء والجذب من جراء بوار الأراضي، وقلة المياه اللازمة للري، بينما وجد منهم من ناله الثراء، وهم الذين ارتوت أرضهم في سنوات الجذب، فنالوا من زراعتها أموالاً طائلة، وعظمت ثروتهم^(٩٠).

وكانت الطبقة الخامسة من ذوي الأجور الثابتة، وطلاب العلم، وأكثر الفقهاء، وكثير من الأجناد، فقد أضرهم الغلاء، حتى أصبح منهم من هو ميت أو مشتهى للموت لسوء ما حل بهم، وأصبح ما يملكونه لا يوازي مقدار نفقاتهم ومتطلباتهم، ومن ثم لحق بهم الفقر وسوء الحال^(٩١).

بينما كان القسم السادس من الطبقات متمثلاً في أرباب المهن، والأجراء، والحمالين، والخدم، والخياطين، والبناء، والفعلة، ونحوهم، فيرى المقريري أن أجرهم الذي حصلوا عليه تضاعف تضاعفاً كبيراً، إلا أن الموت أباد أكثرهم^(٩٢).

واختتم المقريري تفصيله لأثر الغلاء على طبقات المجتمع بالإشارة للقسم السادس من أقسام الطبقات المتمثل في أهل الخصاصة والسكنة، وهؤلاء طحنتهم الأحداث، وأكثرهم عانى من البرد والجوع، ولم يبق منهم إلا أقل القليل^(٩٣).

وهكذا يمكننا القول إن المقريري استند إلى معيار اقتصادي مهم هو معيار طبيعة الدخل والثروة؛ فإذا كان الدخل ثابتاً، أو زاد بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار، فإن أصحاب هذا الدخل ساء حالهم كلما ارتفعت الأسعار، أما إذا كان الدخل قد زاد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار؛ فإن أصحاب هذا الدخل لا يضارون.

٤- دور الدولة في مواجهة الغلاء والحفاظ على الاستقرار النقدي:

ارتبط الاقتصاد المصري إلى حد كبير بقصور زيادة النيل أو زيادته عن الحد المطلوب^(٩٤)، إلا أن النيل وحده لم يكن المسئول موجات الغلاء، وارتفاع الأسعار، وندرة الأقوات، وانعدام السلع من الأسواق، بل كان ذلك أيضاً راجعاً لضعف الحكام وسوء تدبيرهم، فضلاً عن الصراعات السياسية، واختلاف قيمة العملة، وجشع

التجار^(٩٥)، ومن ثم تعرضت البلاد لموجات الغلاء والمجاعات، وقد بذلت الدولة بعض الجهود الحثيثة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، ومواجهة الغلاء، وإعادة ضبط قيمة العملة.

وهناك أمور تتعلق بالتعديلات التي أدخلها الفاطميون على نظام العملة في بداية أمر دولتهم في مصر، وقد أشار إليها المقرئ في كتابه: "اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء"، وتداولته المراجع الحديثة، وهو أن الفاطميين لما عملوا على إصدار عملة خاصة بهم تحمل أسماء خلفائهم وألقابهم، وتعتبر عن عقيدتهم الشيعية، وأراد جوهر الصقلي أن يفتح هذا العهد بضرب الدينار المعزي في عام ٩٦٩/٥٣٥٨م، وقام بتثبيت قيمة الدينار المعزي إلى خمسة وعشرين درهماً، وثبت قيمة الدينار الراضي عند خمسة عشر درهماً، والدينار الأبيض عند ستة دراهم، فقد أثار هذا الأمر حفيظة الصيارفة، وكان معظمهم من اليهود، وقاموا بثورة ضده؛ لأن تحديد قيمة كل عملة في ذلك الوقت تسبب في ضرر بالغ لهم لما كان لديهم من هذه الدنانير القديمة التي تغيرت قيمتها، إلا أن جوهر الصقلي استخدم الشدة ضدهم، وهددهم بهدم أماكنهم فخضعوا للأمر الواقع^(٩٦).

وتوضح المصادر أن الشعب المصري تعرض لموجة من الغلاء في بداية عهد الدولة الفاطمية في مصر، وكان سببها راجعاً لجشع التجار، ففي خلافة المعز لدين الله الفاطمي، ارتفعت الأسعار وعزت الأقوات، واستغل التجار انشغال الخليفة المعز بتهديد القرامطة، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى نصابها بعد هزيمة القرامطة، فاستقرت الأمور، وانخفضت الأسعار، بعد أن كان القائد جوهر الصقلي قد ضرب جماعة من الطحانيين، وجمع سماسرة الغلال في مكان واحد، وأجبرهم ألا يبيعوا الغلال إلا في هذا المكان^(٩٧).

وفي الغلاء الذي اجتاح البلاد في خلافة الحاكم الفاطمي ارتفعت الأسعار، حيث قل وجود القمح، واشتد خوف الناس، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن الدرهم كان يشتري أربعة أرطال من الخبز، وفي عام ٣٩٥هـ / ١٠٠٤م قصرت مياه النيل عن

الزيادة، حتى أنها لم تتجاوز خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع؛ فارتفعت الأسعار أيضاً، وكانت المعاملة في ذلك الوقت بالدرهم المزايمة والقطع، وبلغ سعر صرف الدينار ستة وعشرين درهماً، وتزايد سعر صرفه حتى بلغ في عام ٣٩٧هـ/ ١٠٠٦م أربعة وثلاثين درهماً، فاضطربت أحوال الناس، وارتفعت الأسعار^(٩٨).

وفي سبيل الإصلاحات قام الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي بسك دراهم فضية جديدة، وأمر أن يكون الدينار بثمانية عشر درهماً منها، وتشدد في مراقبة الطحانيين والخبازين^(٩٩)، ويذهب بعض المؤرخين المحدثين إلى القول أن هذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، ومن ثم لجأ التجار إلى تخزين كميات كبيرة من الدينار الذهبية طمعاً في الاستفادة من ارتفاع قيمتها بعد انتهاء الأزمة، خاصة بعد أن احتكر التجار هذه السلع، مما كان سبباً مباشراً في تخلي ملاك الدينار الذهبية عنها، وذلك من أجل شراء الطعام الذي احتكره هؤلاء التجار^(١٠٠).

وقد أدرك الحاكم بأمر الله ظاهرة اكتناز الذهب التي أقبل عليها التجار والمحتكرين، ومن ثم قام الحاكم بسك الدراهم الفضية بجانب الدينار الذهبية، فظهرت بذلك بوادر أول أزمة نقدية في تاريخ مصر في العصر الفاطمي، حيث ارتفع سعر الدينار في مقابل الدراهم الجديدة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الإقبال على الذهب، ومع تزايد المجاعة وارتفاع الأسعار انخفضت قيمة تلك الدراهم الفضية حتى وصلت إلى أربعة وثلاثين درهماً بدينار، مما يؤكد وجود غش في العملة سواء في الوزن أم العيار، وهو الأمر الذي أدى إلى اضطراب أمور الناس وزيادة الأمور سوءاً على سوء^(١٠١).

وإزاء هذا الأمر اضطرت الدولة إلى التدخل لحماية نقدها، فأمر الحاكم الفاطمي بسحب الدراهم القديمة من التعامل، وأنزل عشرين صندوقاً من بيت المال تحتوى على دراهم جديدة فرقت على الصيارفة، وقرئ سجل بمنع التعامل بالدراهم القديمة، وأمهل من بيده شيء منها مهلة ثلاثة أيام ليوردها إلى دار الضرب، فاضطر من بيده

هذه الدراهم إلى التخلص منها، وأدى هذا الإجراء إلى انخفاض سعر الدراهم القديمة مقارنة بالدراهم الجديدة، حتى بلغت أربعة دراهم قديمة بدرهم جديد، وتقرر أن يكون أمر الدراهم الجديدة ثمانية عشر درهماً بدينار^(١٠٢).

ويوضح المقريري أن هذه الأمور استمرت كذلك حتى عام ٣٩٩هـ/١٠٠٨م، ولحق الناس من جراء ذلك شدائد عظيمة، لاسيما مع استمرار تناقص مياه النيل، فعظم الأمر، وأجهد الناس الجوع، فاستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أمرهم، فاجتمعوا بين القصرين، واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أمرهم، فخرج إليهم الحاكم وركب حماره، ومضى إلى جامع راشد^(١٠٣)، وأقسم أنه إن عاد في طريقه، ووجد موضعاً ليس به غلة في طريق عودته ليضربن رقبة كل من عنده غلة، وليحرقن داره، ولينهبن ماله، فما بقى من أهل مصر والقاهرة أحد عنده غلة إلا حملها من بيته، وخبزها في الطرقات، فتوافرت الغلة، وفرض الحاكم على تجار الغلة أن يبيعوا بالسعر الذي يحدده لهم، أو أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم فلا يستطيعون أن يبيعوا شيئاً منها حتى يحين موعد حصاد الغلة الجديدة، فاستجابوا لطلبه، وبالتالي استقرت الأسعار^(١٠٤).

ويتبين للباحثين هنا أن المقريري أراد أن يوضح أنه رغم الإجراءات الشديدة والمبالغ فيها من قبل الخليفة الحاكم ضد تجار الغلال في هذه الأزمة، إلا أنها كانت سبباً مباشراً في زيادة كمية المعروض من الغلال بين أيدي الناس، فضلاً عما أدى إليه ذلك من إجبار التجار على البيع بالسعر المحدد، وبالتالي أدى ذلك الأمر أيضاً إلى ثبات قيمة المعروض من الغلال، وإلى ثبات قيمة العملة الشرائية لها، مما ترتب عليه انجلاء الأزمة، وقد علق على ذلك المقريري بقوله "ولله عاقبة الأمور"^(١٠٥).

كما لعبت الدولة ممثلة في الوزير أبي محمد الحسن بن علي اليازوري دوراً واضحاً كما مر بنا من قبل- في الأزمة التي شهدتها مصر في عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م في خلافة المستنصر (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٦-١٠٩٤م)، إذ عمل على تدبير أمر الأزمة بحكمة بالغة، إذ كان التجار يبتاعون الغلة من الفلاحين قبل إدراكها بسعر فيه

ربح لهم؛ فقام الوزير اليازوري بإصدار الأوامر بمنع ذلك الأمر، وكتب إلى عماله على الأقاليم أن يقوموا بتحريم ما قام به التجار المشتريين للغلال من الفلاحين، وأمر أن تحمل الغلال إلى المخازن السلطانية، و عوض التجار عن ذلك بإرباحهم ثمن دينار عن كل دينار كانوا قد اشتروا بها الغلال من الفلاحين تطييباً لأنفسهم، وقرر أن يكون ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان ثمانية دنانير، فزال عن الناس الغلاء بحسن تدبير الوزير حتى حل موعد حصاد الغلة الجديدة^(١٠٦).

وفى هذا يتضح أيضاً حسن سياسة الوزير أبى الحسن اليازوري وحسن تدبيره في معالجة الأزمة التي كان من الممكن أن ينتج عنها تدهور في اقتصاديات البلاد، وارتفاع الأسعار، و حدوث المجاعات، وتدهور قيمة العملة وعدم استقرارها، إلا أن حسن تدبيره كان سبباً مباشراً في معالجة الأمور قبل استفحالها، حتى علق على ذلك المقرئزي بقوله "وما كادوا يتألمون لحسن التدبير"^(١٠٧).

وفى عام ٤٥٧هـ / ١٠٦٤م في خلافة المستنصر أيضاً وقع غلاء فاحش بمصر امتد سبع سنوات عجاف، وكان سببه ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، وتمكن الأمراء من الدولة، ونشوب الفتن بين قبائل العربان، وقصور مياه النيل على حد قول المقرئزي، حتى لم تجد الأرض من يزرعها، وتزايد الغلاء، وأعقبه الوباء، وعزت الأقوات، وتدهورت قيمة العملة، ولم تعالج هذه الأزمة إلا بعد أن تشدد الوالي الفاطمي بأوامر الخليفة المستنصر في معاملة تجار الغلة، والخبازين، والطحانيين، وهددهم وأرهبهم، فسكنت الفتن، وزرع الناس الأرض، وتدارك الله الخلق؛ فزادت مياه النيل وانكشفت الغمة^(١٠٨).

وفى هذا أيضاً أراد المقرئزي المؤرخ المحلل الباحث عن أسباب الحوادث والعلل أن يوضح أثر استخدام سياسة الشدة تجاه التجار والمتحكمين في الغلال من خلال الحيلة الذكية التي لجأ إليها الوالي الفاطمي لإلقاء الرعب في قلوبهم، ومن ثم عرضوا العدول عن سياسة احتكار الغلال، وقاموا بطرحها في الأسواق بسعر معتدل، مما خفف من الأزمة الطاحنة التي اجتاحت مصر في ذلك الوقت، وكأنه في

ذلك الأمر يشير صراحة إلى ضرورة قيام أولى الأمر والحكام بمتابعة أمور التجار والمتحكمين في الأسعار، وضرورة اختيار الأسلوب الأمثل في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية إما بالتعويض المرضى لهم، كما فعل الوزير اليازوري من قبل، أو باستخدام سياسة الحسم، والتهديد، والشدة كما فعل الوالي الفاطمي معهم بعد تهديد الخليفة المستنصر له جراء الأزمة الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد المصري وقتذاك.

وفي الغلاء الذي شهدته خلافة الأمر بأحكام الله الفاطمي، قام الوزير المأمون البطائحي، وختم على مخازن الغلال، وأحضر التجار وخيرهم في أن تبقى غلالهم تحت الختم حتى يحين موعد وصول الغلال الجديدة، أو أن يفرج عن غلالهم، ويبيعوا كل مائة إردب من القمح بثلاثين ديناراً؛ فأجابته البعض إلى طلبه، وامتتع البعض الآخر، ومن لم يجبه ظلت غلاله تحت الحجر، ولم يتمكن من بيعها حتى دخلت الغلة الجديدة، فانخفضت الأسعار، واضطر أصحاب الغلة المخزنة إلى بيعها بأثمان رخيصة خشية تعرضها للصوص، وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الأول الذي عرضه عليهم الوزير من قبل^(١٠٩).

كما لعب الدور نفسه الوزير رضوان بن ولخشي في الغلاء الذي شهده المجتمع المصري خلال خلافة الحافظ لدين الله، وتمكن من معالجة الأمور، بعد أن أحضر تجار الغلال، وعاقب جماعة من المحتكرين للغلال، والمزايدين في الأسعار، وباشر الأمر بنفسه، حتى زالت أسباب الغلاء، ونجد أيضاً أن الوزير الصالح طلائع بن زريك تمكن من معالجة الغلاء الذي شهده عهد الخليفة الفائز الفاطمي عن طريق إخراج ما كان موجوداً في المخازن السلطانية من غلال، بعد أن فرقها على الطحانيين، وقام بخفض سعرها ومنع احتكارها، حتى انفرجت الأزمة^(١١٠).

ولعل الباحثين يريان هنا أيضاً طريقة أخرى قدمها المقريزي للخروج من الأزمات الاقتصادية تتمثل في ضرورة وجود مخزون استراتيجي من الغلال لدى الدولة لمواجهة الطوارئ، وموجات الغلاء، وهو الأمر الذي طبقه بوضوح الوزير ابن زريك.

بيد أن ضعف الدولة الفاطمية في نهاية عهدها، وتصارع الوزراء فيما بينهم، واستعانتهم بقوى خارجية قد أدى إلى ضعف مركز الدولة المالي بعد أن بدأ قوياً، حيث لجأ المتصارعون إلى عرض أموال الدولة، وذهبها على من يضمن له البقاء والمساعدة، مما ساعد على إخراج بعض الذهب من البلاد^(١١١)، فضلاً عن عجز الدولة عن حماية ممتلكاتها، التي أخذت في السقوط تباغاً سواء في أيدي الصليبيين أو السلاجقة، وبالتالي كانت الدولة تفقد مع هذه الممتلكات الكثير من ذهبها المتداول في تلك الممتلكات^(١١٢).

وهكذا يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين كمية النقود وقوتها الشرائية، حيث كانت مشكلة إسراف الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات قد أدى إلى التهايب الأسعار، وبالتالي ضعف القوة الشرائية للنقود، مما نجم عنه وجود ظاهرة التضخم، وهو الأمر الذي تهتم به الدراسات الاقتصادية الحديثة، كما قامت الدولة الفاطمية في مصر ممثلة في بعض الخلفاء، أو الوزراء، أو الولاة في بعض سنوات الغلاء باتخاذ إجراءات إصلاحية كان الهدف منها مواجهة الارتفاع الجنوني للأسعار، وما تبعه من تفشى الغلاء، والمجاعات، وعدم استقرار القيمة النقدية للعملة، وقد تنوعت تلك الإجراءات ما بين فرض سياسة التسعير الجبري للسلع، ومحاربة احتكار التجار، وتثبيت قيمة العملة، في محاولة منهم للسيطرة على الأمور، ولمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد، بعد أن بدا الاقتصاد المصري خلال العصر الفاطمي الأول قوياً؛ نتيجة الاستقرار النقدي نوعاً ما، لكن ما لبث هذا الاستقرار النقدي أن تدهور في العصر الفاطمي الثاني نتيجة لحوادث المجاعات وموجات الغلاء التي تعرضت لها البلاد، بالإضافة إلى قلة الذهب، واللجوء إلى إصدار العملات الفضية، وما صاحب ذلك من تغير وتدهور في قيمة النقود وقوتها الشرائية.

نموذجان من العملات الفاطمية



دينار مدون عليه اسم الخليفة المستنصر الفاطمي



عملة ذهبية تحمل اسم الخليفة العاضد آخر خليفة فاطمي

الحواشي

1) Van Dam, Thomas E.: "Money & Banking, An Introduction To The Financial System," D. C. Heath & Company, Lexington, Massachusetts. Toronto London, 1975 .pp 26-46.

وذكر المقرئزي النقود التي كانت على وجه الدهر على نوعين هي الدراهم الوافية، أو البغلية، وهي دراهم فارس، وكان الدرهم منها وزنه زنة المئقال الذهب، والدراهم الطبرية والعق، للمزيد: يراجع المقرئزي: النقود الإسلامية القديمة، رسالة ضمن رسائل المقرئزي، تحقيق رمضان البدرى وأحمد مصطفى، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٥٧.

٢) السكة هي كلمة تدل على خاتم الحديد الذي تطبع عليه العملة، أو ضرب عليه بالمطرقة، ولذلك أطلق عليها مسمى "العملة المضروبة"، وسمى المكان الذي تصنع فيه "دار السكة" أو "دار الضرب"، وكل مسمار عند العرب سكة، وكان الدينار يسك من الذهب، أما الدرهم فكان يسك من الفضة، بينما أطلق على النحاس لفظ "الفلوس". لمزيد من التفاصيل يراجع: البلاذرى: فتوح البلدان، تحقيق/رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٩٨٣، ص ٥٢٥؛ الماوردى: الأحكام السلطانية

والولايات الدينية، تحقيق/محمد فهمي السرجاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٤٩؛ ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى النفوذ الأكبر، تحقيق/على عبد الواحد وافى، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٩، ج ٢، ص ٤٨؛ المقرئزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق/ياسر سيد صالحين، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٤٢، ٤٨؛ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق ١٨٥٣، ج ١، ص ٤٠٤؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨، ج ١، ص ١٢٧.

(٣) إبراهيم سليمان الكردي، عبد التواب شرف الدين: الحضارة العربية الإسلامية، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ص ١٣٤.

(٤) عبد الملك بن مروان: كان يكنى أبا الوليد، ورشح الحجر كناية عن بخله، ثم تولى الخلافة بعد أبيه عام ٦٥هـ/٦٨٤م، وحدثت في عهده فتنة ابن الزبير، ثم توفى عبد الملك عام ٨٦هـ/٧٠٥م (ابن قتيبة: المعارف، تحقيق/ثروت عكاشة، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٥٧).

(٥) المقرئزي: النقود الإسلامية، ص ١٦٠؛ إبراهيم سليمان الكردي، عبد التواب شرف الدين: المرجع السابق، ص ١٣١، ١٣٢؛

Stephen, f. mason: A history of the sciences, new york, 1973, p. 15-17.

(٦) هارون الرشيد: هو الخليفة العباسي هارون بن الخليفة المهدي، تولى الخلافة عام ١٧٠هـ/٧٦٣م ويكنى أبو جعفر، وأمه الخيزران، وغزا الروم في كثير من السنوات، وحدثت في عهده نكبة البرامكة، وتوفى عام ١٩٣هـ/٨٠٩م (السيوطي: تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، لبنان ٢٠٠٣، ص ٢٢٥-٢٣٠).

(٧) المقرئزي: النقود الإسلامية، ص ١٦٥؛ محمد الصادق عفيفي: تطور الفكر العلمي عند المسلمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٧، ص ٥٤؛

Stephen: op. cit, p. 25.

- ٨) الدوميلي: العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، ترجمة/عبد الحليم النجار، محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٦٤.
- ٩) سيدة الكاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٨.
- ١٠) أحمد بن طولون: هو الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، وكان أبوه طولون من موالى نوح بن أسد الساماني عامل بخارى وخراسان، وأهداه في جملة مماليك إلى الخليفة المأمون، وظل طولون يترقى في المناصب حتى صار من جملة الأمراء، ثم ولد له ابنه أحمد في عام ٢٢٠هـ / ٩٣٢م، ونشأ أحمد بن طولون محباً للعلم، وحافظاً للقرآن، متقناً للفقه، ولما مات أبيه فوض إليه الخليفة المتوكل ما كان بيد أبيه، ثم تولى أمر مصر نائباً عن باكيياك التركي، حتى استقل بولايتها حتى وفاته عام ٢٧٠هـ / ٩٨٢م. لمزيد يراجع المصرية للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت)، ج ٣، ص ٧-٢٣.
- ١١) ناصر خسرو: سفرنامه، ترجمة/بهي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٨٢؛ المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ٤٢؛ انستاس الكرملى: النقود العربية وعلم النميات، المطبعة المصرية، القاهرة ١٩٣٩، ص ٥٤.
- ١٢) أحمد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت-لبنان ١٩٨٨، ص ١٨٢.
- ١٣) المقرئزي: إغاثة الأمة، ص ٥٥؛ النقود الإسلامية، ص ١٦٧.
- ١٤) أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٨٢.
- ١٥) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ٦٩؛ عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر (التاريخ السياسي)، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٤٨؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٩٣.
- ١٦) تاهرت: هو اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى بلاد المغرب، يقال لأحدهما تاهرت القديمة، وللأخرى تاهرت المحدثه، وهي على بعد خمسة أميال من تاهرت القديمة، وهي في الإقليم الرابع بين تلمسان وقلعة بني حماد، وتعرف تاهرت القديمة "بتاهرت

عبد الخالق" (ياقوت الحموي: معجم البلدان في معرفة السهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان(د. ت)، ج ١، ص ٣٩٧).
١٧) أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر-تفسير جديد-الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٥٠٥.

١٨) أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٨٢.

١٩) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د. ت)، ص ٣٢.

٢٠) المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ١٩٧.

21) Ehrenkrenz: the fiscal Administration of Egypt in the middle ages, Basoas 1954, p.507.

٢٢) المعز لدين الله الفاطمي: هو أبو تميم معد بن إسماعيل المنصور محمد بن القائم المهدي الفاطمي، ولد بالمهدية في المغرب عام ٣١٩هـ / ٩٣١م، وبويع له بالخلافة عام ٣٤١هـ / ٩٥٢م، وفي عهده دخل جوهر الصقلي إلى مصر، ثم أقيمت الخطبة للخليفة المعز الفاطمي بأرض مصر وجاء إليها وتولى الخلافة، وتوفى المعز لدين الله في عام ٣٦٥هـ / ٩٧٥م. ابن أبيك: كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق /صلاح الدين المنجد، القاهرة ١٩٦١، ج ٦، ص ١٢٠، ١٧٣؛

Delacy: A short History of the Fatimid khalifate, London 1923, pp100-102).

٢٣) المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ٤٣٢؛ أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص ٥٠٥؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٨٢.

٢٤) راشد البراوي: حالة مصر في عهد الإخشيديين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٣٢؛ ناريمان عبد الكريم: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٦.

٢٥) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨، ص ٣٩٥؛ سيدة الكاشف: مصر في عهد الإخشيديين، مطبعة جامعة فؤاد، القاهرة ١٩٥٠، ص ٥.

- ٢٦) أمينة إمام الشوربجي: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٣٠.
- ٢٧) المأمون العباسي: هو أبو العباس عبد الله بن الرشيد ولد عام ١٧٠هـ/ ٧٨٦م، تولى الخلافة بعد نزاعه مع أخيه الأمين، وكان فصيحا مفوها عالما، وتوفى عام ٢١٨هـ/ ٨٣٣م (السيوطي: تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، لبنان ٢٠٠٣، ص ٢٤٣-٢٤٩).
- ٢٨) انستاس الكرملی: المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٣.
- ٢٩) عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج ١، ص ١٢٧.
- ٣٠) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، ص ٢٤٩.
- ٣١) المرجع نفسه، ص ٢٤٩.
- ٣٢) جوهر الصقلي: هو القائد أبو الحسن جوهر بن عبد الله الكاتب الرومي، كان من موالى المعز الفاطمي، وهو الذي قاد الجيش الفاطمي وفتح مصر، وأقام الدعوة للخليفة المعز الفاطمي بمصر، واستمر عالي الشأن، حتى توفى عام ٣٨١هـ / ٩٩١م (ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر بيروت -لبنان (د.ت)، ج ١، ص ٣٧٥، ٣٧٦).
- ٣٣) المقرئزي: اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق/جمال الدين الشيال، محمد حلمي محمد، القاهرة ١٩٦٧-١٩٧٣، ص ١١٥، ١١٦؛ النقود الإسلامية، ص ١٦٩.
- ٣٤) انستاس الكرملی: المرجع السابق، ص ٥٨.
- ٣٥) يعقوب بن كلس: كان هذا الوزير يهوديا من أهل بغداد، ثم أسلم في ولاية كافر الاخشیدی على مصر، ثم هرب إلى بلاد المغرب والتحق بخدمة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ولما جاء المعز إلى مصر أسند إليه أمور الدواوين، وبعد وفاة المعز ولاة العزيز بالله الوزارة، فوضع قواعد الدولة ونظم أمورها، وتوفى في خلافة العزيز بالله وحنز عليه كثيرا (المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٥، ٦).

- ٣٦) المقريري: الخطط، ج ٢، ص ٦؛ انستاس الكرملى: المرجع السابق، ص ٥٨.
- ٣٧) راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٣٠٤.
- ٣٨) المخزومي: المنهاج في علم خراج مصر، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣١؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٦؛ راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٣٠٤.
- ٣٩) أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ١٣٠، ١٣١.
- ٤٠) المخزومي: المصدر السابق، ص ٣٠، ٣١.
- ٤١) أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ١٣١.
- ٤٢) الخرايب هي دراهم خفيفة مدورة تساوى ثمن العملة العادية (ينظر: عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج ١، ص ١٢٨، ١٢٩).
- ٤٣) المأمون البطائحي: هو الوزير الفاطمي أبي عبد الله بن فاتك البطائحي المعروف بالمأمون، تولى الوزارة عام ٥١٥هـ/١١١٢م في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي، وقام خلال وزارته بانجاز العديد من الأعمال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبقي بالوزارة حتى اعتقل في عام ٥١٩هـ/١١١٦م، ثم قتل (عن ذلك ينظر أبو المحاسن: المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٢٩).
- ٤٤) أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٩٥.
- ٤٥) الأفضل بن بدر الجمالي: هو الوزير الأفضل بن بدر الجمالي، الذي تولى الوزارة خلفاً لأبيه بدر الجمالي، واستبد بأمر الدولة في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٢٩م)، ثم دبر الخليفة الأمر بالله الفاطمي مؤامرة للتخلص منه بمساندة المأمون البطائحي، حتى قتل الأفضل شاهنشاه أثناء عودته من القاهرة إلى دار الملك بالفسطاط عام ٥١٥هـ/١١٢١م (ابن منجب الصيرفي: الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق د/ عبد الله كلفي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٢٣، ص ١٠١).
- ٤٦) المقريري: الخطط، ج ١، ص ٤٥٠.

- ٤٧) المصدر نفسه والجزء والصفحة؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ص ١٢٩.
- ٤٨) أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٩٥.
- ٤٩) المستنصر بالله الفاطمي: هو أبو تميم معد بن الظاهر لإعزاز دين الله على بن الحاكم الفاطمي، وهو الخامس من خلفاء مصر من الفاطميين، تولى الخلافة بعد موت أبيه في ٤٢٧هـ/١٠٣٥م، وقد حدثت في عهده محنة قصور مياه النيل، والمجاعات، واضطراب أحوال البلاد، مما دعاه إلى استقدام الوزير بدر الدين الجمالي لضبط الأمور، وتمكن بالفعل من ذلك، وامتدت سنوات حكم المستنصر الفاطمي نحو ٦٠ عامًا، وتوفي عام ٤٨٧هـ/١٠٩٣م (أبو المحاسن: المصدر السابق، ج ٥، ص ٢-٤).
- ٥٠) صور: هي مدينة قديمة في بلاد الشام فتحها المسلمون في أيام عمر بن الخطاب، وكانت من قواعد الصليبيين في الحملات الصليبية (ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣٣).
- ٥١) أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ١٣٣.
- ٥٢) المرجع نفسه، ص ١٣٥، ١٣٦.
- ٥٣) راشد البراوي: المرجع السابق، ص ٣٠٦؛ أمينة الشوربجي: المرجع السابق، ص ١٣٦-١٣٩.
- ٥٤) المقريري: إغاثة الأمة، ص ٥٧.
- ٥٥) انستاس الكرملى: المرجع السابق، ص ٥٩.
- ٥٦) الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي: هو الخليفة أبو على منصور بن العزيز بن المعز الفاطمي، مصري المولد والمنشأ والدار، وهو الخليفة الثالث من خلفاء الفاطميين بمصر، تولى ولاية العهد في حياة أبيه، ثم بويع له بالخلافة عام ٣٨٦هـ/٩٩٦م، وكان عمره وقتها عشر سنوات، وكانت خلافته متناقضة فيها شجاعة، وإقدام، وجبن، وإحجام، وحماية للعلم، وانتقام من العلماء وسخاء وبخل، حتى اختفى، ولم يعثر له على أثر عام ٤١١هـ/١٠٢٠م (أبو المحاسن: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٧٧، ١٧٨).

٥٧) المقريري: إغاثة الأمة، ص ٥٦، ويوضح المقريري في كتابه إغاثة الأمة أن الفضة كانت تتخذ في مصر حلياً وأوانى، وقد يضرب منها شيء للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت.

٥٨) المقريري: اتعاط الحنفا، ج ٢، ص ٥٨؛ راشد البرواي: المرجع السابق، ص ٣٠٥.

٥٩) الخليفة الأمر بأحكام الله: هو منصور بن الخليفة المستعلي بالله أحمد بن المستنصر، وهو السابع من خلفاء مصر الفاطميين، ولد في عام ٤٩٠هـ / ١٠٩٦م، وظل في الخلافة مدة ٢٩ عاماً، حتى تم اغتياله عام ٥٢٤هـ / ١١٢٩م (أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية، القاهرة (د.ت)، ج ٢، ص ٩٥).

٦٠) أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٩٠.

٦١) الرطل: هو معيار يوزن به، وهو عند الجمهور يساوي مائة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع، أي ما يساوي بالرطل المصري أربعمائة وتسعة وأربعين وثمانية وعشرين من مائة جرام (على جمعة محمد على: المكييل والموازنين الشرعية، الطبعة الثانية، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٩، ٣٠).

٦٢) المقريري: إغاثة الأمة، ص ١١.

٦٣) الدراهم المزايذة هي الدراهم التي تزيد في الحجم دون الوزن، أما الدراهم القطع، فهي الدراهم التي يفتطع منها جزء، وكانت تقل قيمة الدراهم المزايذة والقطع عن قيمة العملة الرسمية، ومن ثم كان يعاد ضربها عند كل عملية إصلاح للعملة (عن ذلك يراجع المقريري: إغاثة الأمة، ص ١١، حاشية رقم ٣؛ رأفت النبراوي: النقود الإسلامية في مصر، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٤٤).

٦٤) الويبة: هي كيل مصري معروف، وهي تساوي سدس الإردب، أو مقدار كيلتين (على جمعة محمد على: المرجع السابق، ص ٤٢).

٦٥) الأوقية: من أشهر الموازين التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية، ومقدارها أربعين درهماً، وهي عند جمهور الفقهاء تساوي مائة وتسعة عشر جراماً تقريباً (لمزيد من التفاصيل يراجع على جمعة محمد على: المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١).

٦٦) المقريري: إغاثة الأمة، ص ١٣.

٦٧) المصدر والصفحة نفسهما.

٦٨) الوزير أبو محمد الحسن اليازوري: هو أبو الحسن بن عبد الرحمن، تولى الوزارة في عهد المستنصر الفاطمي منذ عام ٤٤٢هـ/١٠٥٠م، حتى عزل عنها عام ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وهو آخر الوزراء الأقوياء من أرباب القلم في الدولة الفاطمية (أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص ١٣٤).

٦٩) المقريري: إغاثة الأمة، ص ١٧.

٧٠) المصدر نفسه، ص ١٩، ٢٠.

٧١) المصدر نفسه، ص ٢١.

٧٢) الخليفة الحافظ لدين الله: هو الخليفة الحافظ أبو الميمون عبد المجيد بن أبي القاسم محمد ابن المستنصر بالله الفاطمي، ولد بعسقلان عام ٤٦٨هـ/١٠٧٥م، ثم بويج له بالخلافة عام ٥٢٤هـ/١١٢٩م، وتوفي عام ٥٤٤هـ/١١٤٩م بقصر اللؤلؤة وعمره ستة وسبعون عاماً، وثلاثة أشهر وأيام (المقريري: اتعاض الحنفا، ج ٣، ص ١٣٧، ١٨٩).

٧٣) رضوان بن ولخشي: كان هذا الرجل من صبيان الركاب في العصر الفاطمي، وهو أول سني يتولى الوزارة للفاطميين، وكان شجاعاً، تولى ولاية قوص وأخميم، ثم تولى الوزارة، وعمل على خلع الخليفة الحافظ، ثم اعتقل بالقصر الفاطمي عام ٥٣٤هـ/١١٣٩م لمدة ثماني سنوات، حتى هرب منه عام ٥٤٢هـ/١١٤٧م، وتمكن من هزيمة جيش الخليفة الحافظ إلا أن الخليفة الحافظ أمر مقدمي السودان بالهجوم عليه فقتلوه غدراً (أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص ١٩٨-٢٠٤).

- (٧٤) المقريري: إغاثة الأمة، ص ٢٣، ٢٤.
- (٧٥) الفائز الفاطمي: اسمه الخليفة الفائز بنصر الله عيسى، تولى الخلافة بعد أبيه الظافر، وظل بالخلافة حتى توفي عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م (السيوطي: المصدر السابق، ص ٤١٢).
- (٧٦) طلائع بن زريك: هو الوزير طلائع بن زريك وزير مصر، كان في بداية أمره والياً على منطقة منية بني خصيب بصعيد مصر، وكان أهل القصر الفاطمي قد استجدوا به بعد مقتل الخليفة الظافر الفاطمي على يد الوزير الصنهاجي عباس وولده نصر، فتوجه الصالح للقاهرة في جمع عظيم من العربان، فلما اقترب منها هرب عباس وولده وأتباعهم، وتولى الصالح الوزارة بالقاهرة في أيام الخليفة الفائز الفاطمي عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤م، وكان فاضلاً سمحاً محباً للطاء، واستمر وزيراً في خلافة العاضد الفاطمي الذي دبر حيلة لقتله، وتمكن بعض أجناد الدولة من قتله بالقصر عام ٥٥٦هـ / ١١٧٠م (ابن خلكان: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٢٦-٥٢٨).
- (٧٧) المقريري: إغاثة الأمة، ص ٢٤.
- (٧٨) أبو الصلت الأندلسي: الرسالة المصرية، تحقيق/عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٣، مج ١، ص ٢٤، ٢٣.
- (٧٩) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق / محمد حلمي، القاهرة ١٩٦٢، ج ١، ق ٢، ص ٢٣١.
- (٨٠) القلقشندي: مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق/ عبد الستار فراج، الكويت ١٩٦٤، ج ٢، ص ٢٤٨.
- (٨١) عبد المنعم سلطان: الحياة الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، الاسكندرية ١٩٩٩، ص ٦.
- (٨٢) الهمذاني: مختصر كتاب البلدان، ليدن ١٨٨٥، ص ١، ٢؛ القاضي النعمان: المجالس والمسائرات، تونس ١٩٧٨، ص ٥٥٦.
- (٨٣) المقريري: إغاثة الأمة، ص ٦٤-٦٧.

- ٨٤) المصدر نفسه، ص ٦١-٦٣.
- ٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٦، ٥٧.
- ٨٦) المصدر نفسه، ص ٥.
- ٨٧) المصدر نفسه، ص ٦٤، ٦٥.
- ٨٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.
- ٨٩) المصدر نفسه، ص ٦٥، ٦٦.
- ٩٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.
- ٩١) المصدر والصفحة نفسيهما.
- ٩٢) المصدر والصفحة نفسيهما.
- ٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.
- ٩٤) عبد اللطيف البغدادي: الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٤.
- ٩٥) المقرئزي: إغاثة الأمة، صفحات ١١، ١٣، ١٥، ١٩.
- ٩٦) المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج ٣، ص ١١٥، ١١٦؛ انستاس الكرملى: المرجع السابق، ص ٥٨.
- ٩٧) المقرئزي: إغاثة الامة، ص ١٠، ١١.
- ٩٨) المصدر نفسه، صفحات ١١، ١٣، ١٤.
- ٩٩) المصدر نفسه، ص ١٣.
- ١٠٠) راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٣٠٥؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص ١٨٤، ١٨٥.
- ١٠١) المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج ٢، ص ٥٨؛ راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٣٠٥.
- ١٠٢) المقرئزي: إغاثة الأمة، ص ٥٦، ٥٧.

- ١٠٣) جامع راشدة: كانت راشدة من الخطط القديمة بمصر، وتنسب لراشدة بن أدوب بن جديلة من قبيلة لحم العربية، وقد بني بها جامع راشدة في العصر الفاطمي، وتقع بالجبل المعروف بالرصد المطل على بركة الحبش، وقد دثرت هذه الخطة، ولم يبق في موضعها إلا الجامع الحاكمي المعروف بجامع راشدة (المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج٢، ص٢٨٢، ٢٨٣).
- ١٠٤) المقريزي: إغاثة الأمة، ص١٣، ١٤.
- ١٠٥) المصدر نفسه، ص١٤.
- ١٠٦) المصدر نفسه، ص١٧.
- ١٠٧) المصدر والصفحة نفسها.
- ١٠٨) المصدر نفسه، ص١٩-٢٢.
- ١٠٩) المصدر نفسه، ص٢٢، ٢٣.
- ١١٠) المصدر نفسه، ص٢٣.
- ١١١) راشد البراوي: المرجع السابق، ص٣٠٨.
- ١١٢) المقريزي: اتعاط الحنفا، ج٣، ص٩٣؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق، ص١٩٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر الأصلية:

- (١) الإدريسي (ت ٥٦٠هـ/١١٦٤م) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله:
 - نزهة المشتاق في اختراق الأفاق.
 - * مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د.ت).
- (٢) ابن أبيك (أبو بكر بن عبد الله بن أبيك):
 - كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية).
 - * تحقيق /صلاح الدين المنجد، القاهرة ١٩٦١.
- (٣) البلاذري (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م) أحمد بن يحيى:
 - فتوح البلدان.
 - * تحقيق/رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٩٨٣.
- (٤) ابن خلدون (٨٠٨هـ/١٤٠٦م) عبد الرحمن بن خلدون:
 - العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي النفوذ الأكبر.
 - * تحقيق/على عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٩.
- (٥) ابن خلكان (ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م) شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد:
 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.
 - * تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر بيروت - لبنان (د.ت).
- (٦) السخاوي (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م) الحافظ شمس الدين عبد الرحمن:
 - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.
 - * الطبعة الأولى، مكتبة الحياة، بيروت - لبنان (د.ت).
- (٧) السيوطي (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٩م) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
 - تاريخ الخلفاء.
 - * الطبعة الأولى، دار ابن حزم، لبنان ٢٠٠٣.
- (٨) أبو شامة (٦٦٥هـ/١٢٢٦م) شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي:
 - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية.

- * تحقيق / محمد حلمي، القاهرة ١٩٦٢.
- (٩) أبو الصلت الأندلسي (ت ٥٢٨هـ/ ١١٣٢م) أمية بن عبد العزيز الأندلسي:
- الرسالة المصرية.
- * تحقيق/ عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٣.
- (١٠) عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م) الطبيب عبد اللطيف البغدادي:
- الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر.
* الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.
- (١١) أبو الفدا (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) عماد الدين إسماعيل بن عمر:
- المختصر في أخبار البشر.
* الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية، القاهرة (د.ت).
- (١٢) القاضي النعمان (ت ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م) أبو حنيفة عبد الله بن منصور بن حيون:
- المجالس والمسيرات.
* تونس ١٩٧٨.
- (١٣) ابن قتيبة (ت ٢٧٩هـ/ ٨٢٩م) أبو عبد الله محمد بن مسلم:
- المعارف.
* تحقيق/ ثروت عكاشة، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢.
- (١٤) القلقشندي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) أبو العباس أحمد القلقشندي:
- مآثر الأنافة في معالم الخلافة.
* تحقيق/ عبد الستار فراج، الكويت ١٩٦٤.
- (١٥) الماوردي (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) أبو الحسن علي بن حبيب:
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية.
* تحقيق/ محمد فهمي السرجاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ١٩٧٨.
- (١٦) أبو المحاسن (ت ٧٨٤هـ/ ١٤٦٩م) جمال الدين أبو المحاسن ابن تغرى بردى:
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.
* المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة (د.ت).
- (١٧) المخزومي (ت ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م) أبو الحسن علي بن عثمان المخزومي:
- المنهاج في علم خراج مصر.

*المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٨٦.

(١٨) المقريري (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي:
١- إغاثة الأمة بكشف الغمة.

*تحقيق/ ياسر سيد صالحين، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩.
ب- السلوك لمعرفة دول الملوك.

* تحقيق /محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٩٧.
ج-المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

* طبعة بولاق ١٨٥٣.

د- اتعاض الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا.

*تحقيق/جمال الدين الشيال، محمد حلمي محمد، القاهرة ١٩٦٧-١٩٧٣.

ه- النفود الإسلامية القديمة، رسالة ضمن رسائل المقريري، تحقيق رمضان البدري
وأحمد مصطفى، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٨.

(١٩) ابن منجب الصيرفي (ت ٥٤٢هـ/١١٤٧م) أبو القاسم علي بن منجب:
- الإشارة إلى من نال الوزارة.

* تحقيق د/ عبد الله كلفي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٢٣ .

(٢٠) ناصر خسرو (ت ٤٨١هـ/١٠٨٧م) ناصر خسرو قبادياني:

- سفرنامه.

*ترجمة/ يحي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.

(٢١) الهمذاني (ت ٥٨٤هـ/١١٨٨م) أبو بكر احمد بن محمد الهمذاني:

- مختصر كتاب البلدان.

*ليدن ١٨٨٥.

(٢٢) ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) شهاب الدين أبو عبد الله الرومي:

- معجم البلدان في معرفة السهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان.

*دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (د.ت).

ثانياً - المراجع الحديثة العربية والمعربة:

(١) إبراهيم سليمان الكردي، عبد التواب شرف الدين (دكاترة):

- الحضارة العربية الإسلامية.
* منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤.
- (٢) انستاس الكرملى:
- النقود العربية وعلم النميات.
* المطبعة المصرية، القاهرة ١٩٣٩.
- (٣) أحمد الصاوي (دكتور):
- مجاعات مصر الفاطمية.
* دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت-لبنان ١٩٨٨.
- (٤) الدوميلي:
- العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي.
* ترجمة/عبد الحليم النجار، محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة ١٩٦٢.
- (٥) أمينة إمام الشوربجي (دكتورة):
- رؤية الرحالة المسلمين لأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي.
* الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
- (٦) أيمن فؤاد سيد (دكتور):
- الدولة الفاطمية في مصر-تفسير جديد.
* الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧.
- (٧) حسين عاصي (دكتور):
- المقرئزي مؤرخ الدول الإسلامية في مصر.
* دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ١٩٩٢.
- (٨) راشد البراوي(دكتور):
- حالة مصر في عهد الإخشيديين.
* مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- (٩) رأفت النبراوى (دكتور):

- النقود الإسلامية في مصر .
* القاهرة ١٩٩٧ .
- (١٠) سيدة إسماعيل الكاشف (دكتورة):
- مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية.
* الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤ .
- ب- مصر في عهد الإخشيديين.
* مطبعة جامعة فؤاد، القاهرة ١٩٥٠ .
- (١١) عبد المنعم سلطان (دكتور):
- الحياة الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي.
* دار الثقافة العلمية، الاسكندرية ١٩٩٩ .
- (١٢) عبد المنعم ماجد (دكتور):
- نظم الفاطميين ورسومهم في مصر .
* مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨ .
- ب- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر (التاريخ السياسي).
* دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٤ .
- (١٣) عطية مصطفى مشرفة (دكتور):
- نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين.
* دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٨ .
- (١٤) على جمعة محمد على (دكتور):
- المكايل والموازنين الشرعية، الطبعة الثانية.
* القدس للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١ .
- (١٥) محمد الصادق عفيفي (دكتور):
- تطور الفكر العلمي عند المسلمين.
* مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٧ .

(١٦) ناريمان عبد الكريم (دكتورة):

- دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.

*الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢.

ثالثاً- المراجع الأجنبية:

- (1) Stephen, f. mason: A history of the sciences, new york, 1977.
- (2) Ehrenkretz: The fiscal Administration of Egypt in the middle ages, Basoas 1954,
- (3) Delacy: A short History of the Fatimid khalifate, London 1923.
- (4) Van Dam, Thomas E.,: "Money & Banking, An Introduction To The Financial System," D. C. Heath & Company, Lexington, Massachusetts. Toronto London, 1975.